فارتفعت بسببه ثم اخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها
خمر حتي ارتفعت الي الموضع الاول واعتبر النووي كونه قبل
جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالي ويطهر الدن تبعا لها وان
تشرب بقا او غلت ولو اختلط عصير بخل مخلوب ضرا وغالب
فلا فان كان مساويا فكذلك ان اخبر به عدلان يعرفان سابق
التخمر وعدمه او عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم يوجد خبير او وجد
وشك فالاوجه ادارة الحكم علي الغالب حينئذ ويحل امساك خمر
محترمة لاغيرها وهي المعتصرة بقصد الخمرية فيجب اراقتها فورا
كما تقدم وسياتي الكلام عليها في باب الغصب وذكرت فيما فوائد
جمة هناك في شرح العباب وثانيها جلد نجس بالموت ساكولا كان
او غيره فيطهر بدبغه اي باذن باغه ولو بوقوعه بنفسه او بالقا
او نحو ذلك او بالقاء الدابغ ولو بنحو ريح ظاهره وكذا باطنه علي المشهور
لما رواه مسلم اذا دبغ الاهاب فقد طهر وحديث طهور كل اديم
دباغه رواه الدارقطني وورد في البخاري وغيره هلا اخذتم
اهابها فدبغتموه فانتفعتم به قال الزركشي في الخادم والمراد
بباطنه سابقه وبظاهره ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم اذا قلنا
بطهارة ظاهره فقط حازت الصلاة عليه لانه فتنبه لذلك فقد
رايت من يغلط فيه ويوخذ من طهارة باطنه به انه لو نتف الشعر
بعد دبغه صار موضعه متنجسا يطهر بغسله وهو كذلك والثاني
يصل الدابغ لاتصل الي الباطن ورد بوصولها اليه بواسطة
الماء ورطوبة الجلد ويخرج بالجلد الشعر فلا يطهر به وان القي في
المدبغة وعم الدابغ لانه لا يوثر فيه لكن يعفي عن قليله وان قال
الشيخ انه يطهر تبعا وان لم يباشر بالدبغ لكن قوله كما يطهر دن الخمر
وان لم يكن فيه تخلل محل وقفة اذ يمكن الفرق بين الشعر والدن
بان الثاني محل ضرورة اذ لولا الحكم بطهارته لم يمكن تطهير خل اصلا

الخلاف

الاول لاضرورة الي القول بطهارته لامكان الانتفاع لابن جهة
الشعر وخرج بنجس بالموت جلد المغلظ فلا يطهر بالدباغ اذ سبب
نجاسة الميتة تعرضها للعفونة والحياة البالغ في دفعها فاذا لم تفد
الطهارة فالاندباغ اولي والدبغ نزع فضوله وهي ما يبته ورطوبته
المفسدة له بقاوها ويطيبه نزعها بحيث لو نقع في الماء لم يعد اليه
النتن وهو مراد من عبر بالفساد او هو اعم ليشمل شدة تصلبه ونزعه
بلا يه لكن في اطلاق ذلك نظر والاوجه انما عدا النتن ان قال خبيران
انه لفساد الدبغ ضرر الا فلا لانا نجد ما اتفق علي انه دبغه يتاثر
بالماء فلا ينبغي ان ينظر لمطلق التاثر به بل لتاثر يدل علي فساد الدبغ
ولا يحصل ذلك الا بحريف بكسر الحاء وتشديد الراء وهو ما يلذع اللسان
كحرافة كشب وشث وقرظ وعنص ولو نجس كذرق حمام وزبل
لحصول الغرض به لا شمس وتراب وملح وكلي مما لا ينزع الفضول
وان جف به الجلد وطابت رايحته لبقاء عفونته كامنة فيه بدليل
انه لو نقع في الماء عادت عفونته ولا يجب الماني اناييه اي الدبغ
في الاصح بناء علي انه احالة لا ازالة ولهذا جاز بالنجس المحصل
لذلك ولما خبر يطهرها الماء والنزع محمول علي التذنيب والطهارة
المطلقة وقول الاذرعي ومن تبعه لابد في الجاف من الماء
ليصل الدواء الي سائر اجزائه مردود فان القصد وصوله ولو
بمائع غير الماء فلا خصوصية للماء اذ لا نظر الي الطاقة بل وصل الدواء
الي باطنه علي وجه لا يزيله غيره لان القصد الاحالة وهي حاصلة
وان لم يصل الي باطنه علي الوجه المذكور ومقابل الاصح يجب الماء
تغليبا لمعني الازالة ويصير المدبوغ والمدبغ كثوب نجس اي متنجس
للاقاته اي للادوية النجسة او المتنجسة عملا قاتها قبل طهر
عينه فلا يطهر الا بغسله باجراء الماء علي ظاهر الجلد سواء دبغ بطاهر
ام نجس نشر فيه ويستعمله في مائع وتحرم الكله وان كان اصل حيوانه